



تظاهرات أمام الكنيست الإسرائيلي اليوم ضد التصويت على إلغاء
حجة المعقولة (نقلاً عن "يديعوت أحرونوت")

في هذا العدد

أخبار وتصريحات

- هرتسوغ قدّم عرضاً جديداً للتسوية بين الائتلاف الحكومي والمعارضة بشأن
التعديلات القضائية 2
- الليكود يرفض اقتراحاً قدّمه الاتحاد العام لنقابات العمال من أجل التوصل إلى
تسوية بشأن أزمة التعديلات القضائية 3
- نتنياهو يرجئ زيارته إلى قبرص وتركيا لأسباب صحيّة 4
- الرئيس السابق للمحكمة العليا: مشروع قانون إلغاء حجة المعقولة يهدّد بتقويض
سيادة القانون 5
- 1140 عنصراً من الطيارين ومستخدمي سلاح الجو الإسرائيلي من الاحتياط يعلنون
توقفهم عن التطوع احتجاجاً على استمرار تشريعات خطة تغيير الجهاز القضائي 6
- تقرير: رئيس هيئة الأركان العامة: إسرائيل ربما تكون عرضة لخطر وجودي من
دون جيش موحد يضم أفضل الجنود 7

مقالات وتحليلات

- سامي بيرتس: نتنياهو مصراً على تحقيق إنجاز لليمين، والتصرف بصورة غير
معقولة 9
- إنذار عاجل: الجيش يواجه خطر التفكك، وندعو إلى وقف فوري للتشريعات 11

متوفرة على موقع المؤسسة:

<https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarar-view>

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي - فردان

ص. ب.: 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف

(+961) 1 868387 - 814175 - 804959

فاكس

(+961) 1 814193

ipsbeirut@palestine-studies.org

www.palestine-studies.org

[هرتسوغ قدم عرضاً جديداً للتسوية بين الائتلاف الحكومي والمعارضة بشأن التعديلات القضائية]

”يديعوت أحرونوت“، 2023/7/24

دعا الرئيس الأميركي جو بايدن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى عدم مضي الكنيست في التصويت على خطة التعديلات القضائية مشيراً إلى أنه يشعر بقلق كبير بشأنها.

ونقل موقع ”أكسيوس“ الأميركي الليلة الماضية عن بايدن قوله: ”نظراً إلى التهديدات والتحديات التي تواجه إسرائيل حالياً، فإنه من غير المنطقي استعجال التصويت على التعديلات القضائية“، مشدداً على ضرورة التركيز على إيجاد إجماع إسرائيلي.

ومن المقرر أن يصوت الكنيست الإسرائيلي اليوم (الاثنين) على مشروع قانون إلغاء حجة المعقولة الذي يحد من سلطات المحكمة العليا بعد أن صادق عليه بالقراءة الأولى في 11 تموز/ يوليو الحالي.

وتصرّ الحكومة الإسرائيلية على المضي قدماً في إقرار التعديلات القضائية على الرغم من المعارضة الواسعة التي تواجهها، ومواصلة مئات ألوف الإسرائيليين التظاهر ضدها أمس (الأحد) وقبل يومين (السبت).

وقدم رئيس الدولة الإسرائيلية يتسحاق هرتسوغ أمس عرضاً جديداً للتسوية بين الائتلاف الحكومي والمعارضة بشأن التعديلات القضائية، وقال مقربون من هرتسوغ إن العرض حظي بموافقة كل من رئيس حزب ”يوجد مستقبل“ وزعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد، ورئيس تحالف ”المعسكر الرسمي“ عضو الكنيست بني غانتس.

وبحسب هؤلاء المقربين، فإنّ الصيغة التي نقلها هرتسوغ إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، خلال لقائه إياه في المستشفى مساء أمس، تنص على إحداث تعديل في مشروع القانون الذي يلغي حجة المعقولية ومن المقرر أن يتم التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة في الكنيست اليوم، بحيث يسمح بأن تواصل المحكمة العليا التدخل في القرارات الصادرة عن الحكومة والسياسات التي تتبناها، في حين لا يحق لها التدخل في القرارات الصادرة عن وزراء الحكومة بصورة فردية. كما أن الصيغة تتحدث عن تأجيل سنّ بقية تشريعات خطة التعديلات القانونية 8 أشهر.

وواصل مئات ألوف الإسرائيليين أمس التظاهر ضد خطة التعديلات القضائية المثيرة للجدل، وخصوصاً في القدس. كما أن عشرات ألوف الإسرائيليين من أنصار أحزاب الائتلاف الحكومي تظاهروا في تل أبيب أمس تأييداً للخطة.

**[الليكود يرفض اقتراحاً قدّمه الاتحاد العام لنقابات العمال
من أجل التوصل إلى تسوية بشأن أزمة التعديلات القضائية]**

”معاريف“، 2023/7/24

رفض حزب الليكود أمس (الأحد) اقتراحاً قدّمه الاتحاد العام لنقابات العمال في إسرائيل [الهستدروت] من أجل التوصل إلى تسوية بشأن أزمة التعديلات القضائية والتي من المقرر التصويت عليها في الكنيست اليوم (الاثنين).

وتضمنت التسوية التي اقترحها رئيس الهستدروت أرنون بار دافيد على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو طلباً بتجميد خطة التعديلات القضائية لمدة 18 شهراً. كما نصّت على ضمان وقف التشريعات عبر إصدار قانون موقت يؤكد ضرورة الموافقة على تعديلات قوانين الأساس بأغلبية 75 عضواً في الكنيست.

وقال الليكود في بيان صادر عنه إن اقتراح الهستدروت مطابق بالكامل للاقتراح الذي طرحه زعيم المعارضة يائير لبيد، كما أنه يمثل تبنياً أحادي الجانب لموقف المعارضة.

وأشار البيان إلى أن الاقتراح يجعل مشروع قانون المعقولية عديم الجدوى، لكنه في الوقت عينه ذكر أن حزب الليكود يواصل بذل أقصى جهده للتوصل إلى تسوية حقيقية، وهو يتوقع من جميع الأطراف بذل جهد جاد وعدم العودة إلى نقطة البداية مرة أخرى.

[نتنياهو يرحب بزيارته إلى قبرص وتركيا لأسباب صحية]

”معاريف“، 2023/7/24

قال بيان صادر عن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أمس (الأحد) إن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قرّر إرجاء زيارة إلى قبرص وزيارة ثانية إلى تركيا، كان من المقرر أن يقوم بهما الأسبوع الحالي، وذلك لأسباب تتعلق بجراحة زرع جهاز لتنظيم ضربات القلب، والتي خضع لها في مستشفى ”شيبا - تل هشومير“ في تل أبيب الليلة قبل الماضية.

ولم يحدد البيان مواعيد جديدة لزيارتي رئيس الحكومة، علماً بأنه كان من المقرر أن يستضيف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نتنياهو في أنقرة يوم 28 يوليو/ تموز الجاري في زيارة رسمية هي الأولى التي يقوم بها رئيس حكومة إسرائيلية إلى هذا البلد منذ آخر زيارة قام بها رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت سنة 2008.

ووفقاً لوسائل إعلام قبرصية، تم إلغاء الاجتماع الثلاثي بين قبرص واليونان وإسرائيل. وكان من المفترض أن يغادر نتنياهو إسرائيل غداً (الثلاثاء) متجهاً إلى قبرص في زيارة رسمية يعود منها بعد غد (الأربعاء). وتم إبلاغ الرئيس القبرصي نيكوس كريستودوليدس بإلغاء الزيارة صباح أمس.

هذا وكشف الأطباء الذين قاموا بزرع جهاز لتنظيم نبضات القلب في جسم نتنياهو أنه عانى جراء أزمة قلبية هدّدت حياته. وقالوا إن جهاز مراقبة نبضات القلب

الذي تم زرعه قبل أسبوع سجل وجود خطر وأصدر إنذاراً، الأمر الذي تطلب دخول ننتياهو المستشفى على الفور وتركيب جهاز تنظيم نبضات القلب.

كما أقرّ الأطباء بأنهم رصدوا اضطرابات في اختبار مخطط كهربية القلب عندما تم إدخال ننتياهو المستشفى الأسبوع الماضي، لكنهم مع ذلك أكدوا للجمهور أن قلب رئيس الحكومة طبيعي تماماً. وأفادت النتائج الرسمية الصادرة عن المستشفى وديوان رئاسة الحكومة في ذلك الوقت أن سبب دخوله المستشفى كان حالة جفاف، وذكر البيان أنه لم يتم العثور على أي اضطراب في ضربات القلب في أي وقت، ومع ذلك، وفي بيان مصور نشره مستشفى "شيبا" صباح أمس، تم الكشف عن أن رئيس الحكومة لديه تاريخ من المشكلات في التوصيل الكهربائي للقلب. وقال الأطباء أيضاً إنه أغمي على ننتياهو في نهاية الأسبوع الماضي، وهي معلومات لم يكشف عنها ديوان رئاسة الحكومة في ذلك الوقت.

وجاءت جراحة ننتياهو (73 عاماً) وسط انتقادات متزايدة بشأن انعدام الشفافية فيما يتعلق بالحالة الطبية لرئيس الحكومة وحقيقة أنه خلال مكوثه في المستشفى الأسبوع الماضي لم يكشف المستشفى عن معلومات إلا بالتنسيق مع ديوان رئاسة الحكومة أو من طرف الديوان نفسه، وتبيّن أنها جزئية وغير دقيقة.

[الرئيس السابق للمحكمة العليا: مشروع قانون إلغاء حجة المعقولة يهدّد بتقويض سيادة القانون]

"معاريف"، 2023/7/24

نفي الرئيس السابق للمحكمة الإسرائيلية العليا البروفيسور أهارون باراك الادعاءات القائلة إنه من مؤيدي مشروع القانون لتقليص حجة المعقولة، والذي من المتوقع طرحه للتصويت النهائي في الكنيست اليوم (الاثنين) وأحدث ضجة واسعة النطاق في الحياة السياسية في البلد.

وقال باراك في بيان صادر عنه أمس (الأحد): "في الآونة الأخيرة قامت بعض الأحزاب السياسية وكذلك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بادعاء أنني موافق على مشروع قانون إلغاء أو تقليص حجة المعقولية المطروح الآن على الكنيست للتصويت عليه في القراءتين الثانية والثالثة، وهو ادعاء غير صحيح بتاتا. لهذا السبب، أرى من المناسب تصحيح هذا الأمر، وإليك موقفي: أنا أعارض بشدة مشروع القانون الرامي إلى إلغاء أو تقليص حجة المعقولية، وإنني على قناعة بأن مشروع القانون سيضر بصورة خطيرة بالقيم الأساسية لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في حال المصادقة عليه في الكنيست، وسيهدد بتقويض سيادة القانون، والحقوق الأساسية ونزاهة كل فرد في إسرائيل."

[1140 عنصراً من الطيارين ومستخدمي سلاح الجو الإسرائيلي من الاحتياط يعلنون توقفهم عن التطوع احتجاجاً على استمرار تشريعات خطة تغيير الجهاز القضائي]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/24

أعلن 1140 عنصراً من الطيارين ومستخدمي سلاح الجو الإسرائيلي من تشكيلات الاحتياط توقفهم عن التطوع في نشاطات سلاح الجو اعتباراً من يوم أمس (الأحد) احتجاجاً على استمرار الائتلاف الحكومي في الدفع قداماً بالتشريعات الخاصة بالتغييرات في الجهاز القضائي.

واتخذت مجموعة الطيارين ومستخدمي سلاح الجو هذا القرار معاً بعد أن أجرى أفرادها مناقشات معمقة بشأن الأمر. ووصف الطيارون هذه الأيام بأنها حرجة، وقالوا إنهم سوف يوجهون خطابات شخصية إلى قادة أسراب الطيران التي ينتمون إليها.

يذكر أنه حتى الآن أعلن نحو 100 طيار من الاحتياط وقف الانخراط في التطوع، بالإضافة إلى نحو 160 ضابطاً في مقر القيادة الجوية بمن في ذلك ضباط في مناصب رفيعة المستوى كثيراً على المستوى العملياتي.

وحذر قائد سلاح الجو اللواء تومر بار، في نهاية الأسبوع الماضي، من مغبة مسّ التماسك في صفوف الجيش الإسرائيلي. وقال بار: "إن نموذج الخدمة في سلاح الجو يعمل بصورة ممتازة منذ 75 عاماً. وهذا النموذج يوفّر المظلة الجوية التي هي أمن السكان. إذا واصلنا إلحاق الضرر بذلك، فسوف يستغرق الأمر سنوات للتغلب على هذه الأضرار."

[تقرير: رئيس هيئة الأركان العامة: إسرائيل ربما تكون عرضة لخطر وجودي من دون جيش موحد يضم أفضل الجنود]

"يديعوت أحرونوت"، 2023/7/24

قال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال هرتسي هليفي إن وحدة الجيش الإسرائيلي تضررت بصورة خطيرة، بسبب تعهد آلاف جنود تشكيلات الاحتياط بالتوقف عن التطوع للخدمة العسكرية احتجاجاً على خطة الحكومة الرامية إلى إصلاح الجهاز القضائي. وحذّر من أن إسرائيل ربما تكون عرضة لخطر وجودي من دون جيش إسرائيلي موحد يضم أفضل الجنود.

وجاء تحذير هليفي هذا في سياق رسالة وجهها إلى جنود تشكيلات الاحتياط أمس (الأحد)، وحثهم فيها على إعادة التفكير بهذه الخطوة.

وقال هليفي: "إذا لم يكن جيشنا قوياً وموحداً، وإذا لم يخدم أفضل الجنود في الجيش، فلن نتمكن من الاستمرار في الوجود كدولة في المنطقة. لقد عملنا على إبقاء الجيش الإسرائيلي خارج النقاش، لكن بسبب حدثه في المجتمع الإسرائيلي تم سحبنا إليه، وتعرض تماسك الجيش إلى الضرر. من واجبنا منع هذه التشققات من الاتساع."

وأضاف هليفي أنه لن يناقش الجدال الدائر حول الإصلاح القضائي، لكنه أشار إلى أن دور الجيش الإسرائيلي هو "حماية البلد، بما في ذلك السماح بالنقاش في أوضاع آمنة. وبخلاف ذلك، يمكن أن تخطئ القوات البرية الظن بأن طياراً في

سلاح الجولن يساعدها بسبب الجدل، وربما يخطئ طيار الظن بأنه لا يحتاج إلى الاستعداد للحرب والمحافظة على كفاءته، بينما في الواقع، ربما تكون هناك حاجة إليهم قريباً." وكان هليفي يشير، كما يبدو، إلى مقطع فيديو تم نشره الأسبوع الماضي على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك من طرف وزراء في الحكومة يحاكي رفض طيارين من سلاح الجو الإسرائيلي مساعدة قوات برية بعد تعرضها للهجوم بسبب دعم الأخيرة خطة الحكومة لإصلاح الجهاز القضائي، وانتقد الجيش الإسرائيلي مقطع الفيديو في ذلك الوقت، وقال إنه يهدف إلى إحداث تحريض داخلي في الجيش الإسرائيلي.

وأكد هليفي أن الأوان لم يفت بعد لإصلاح الضرر الذي لحق بوحدة الجيش الإسرائيلي بسبب النقاش الدائر حول الإصلاح. وقال: "إن الجيش الإسرائيلي قوي بسبب شعبه. ولا يوجد لنا بلد آخر ولا جيش آخر."

وكان من المقرر أن يلتقي هليفي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمس لمناقشة تأثير رفض جنود الاحتياط الالتحاق بالخدمة في القوات المسلحة، لكن نتنياهو خضع لعملية جراحية لزراعة جهاز لتنظيم نبضات القلب، الأمر الذي تسبب في تعطل جدول أعماله.

وفي الأسبوع الماضي، بلغ هليفي لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن رفض جنود الاحتياط التطوع للخدمة لمهمات خاصة كشكل من أشكال الاحتجاج يضر بالجيش الإسرائيلي.

وكانت مجموعة كبيرة من جنود الاحتياط تضم نحو 11.000 جندي أعلنت يوم السبت الماضي تعليق خدمتها الاحتياطية في حال مضي الحكومة قُدماً في خططها لإصلاح الجهاز القضائي.

ويُعتبر جنود الاحتياط، وخصوصاً في سلاح الجو الإسرائيلي، جزءاً أساسياً من النشاطات التقليدية للجيش. وقال مسؤولون في المؤسسة الأمنية إن الطيارين يمكن أن يضرروا بكفاءتهم عبر أخذ فترات راحة من تدريباتهم المتكررة، وسيستغرق الأمر وقتاً طويلاً لاستعادة قدراتهم على الطيران.

وسبق أن أكد الجيش أنه سيتخذ إجراءات ضد جنود في الخدمة النظامية يرفضون الالتحاق بها، لكنه شدّد على أنه لن يتم اتخاذ أي إجراء ضد جنود تشكيلات الاحتياط الذين يهدّدون فقط بعدم الحضور.

مقالات وتحليلات

سامي بيرتس - محلل سياسي

"The Marker"، الملحق الاقتصادي لـ"هآرتس"، 2023/7/24

نتنياهوو مُصرُّ على تحقيق إنجاز لليمين، والتصرف بصورة غير معقولة

• لو كان رئيس الحكومة يبحث عن سلّم للنزول عن الشجرة العالية التي صعد إليها هو وحكومته، فلقد قدّمت إليه عدة منها في الأشهر الماضية، ورفضها كلها. فقد تجاهل إشارات التحذير الاقتصادية التي تجلت في الهبوط الحاد في الاستثمارات في قطاع الهاي - تك، ورفض تحذيرات الاحتياطيين بعدم الالتحاق بالخدمة، وادّعى أنه في الإمكان العمل مع عدد أقل من الطيارين، ولم يستجب لطلب الرئيس الأميركي جو بايدن القاضي بوقف التشريعات، وتناقش مع رئيس الهستدروت أرنون بار - دافيد من دون جدوى.

• في تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما كان رئيساً للمعارضة، وصف نتنياهو العوامل التي أدت إلى توقيع اتفاقات أبراهام مع الإمارات والبحرين بالتالي: "القوة الاقتصادية والعسكرية منحتنا قوة سياسية أيضاً." وكان هذا شعاره في كل انتقاداته السياسية. خلال الأشهر التي مرت منذ تشكيل الحكومة، تسبب نتنياهو بتآكل هذه القوى الثلاث في وقت واحد؛ فقطاع الهاي - تك في حالة هبوط كبير، والجيش الإسرائيلي يعاني

جراً خطر التفكك، ومن الصعب تسمية الرفض المستمر للرئيس بايدن دعوة نتنياهو إلى زيارة البيت الأبيض بالقوة السياسية. إن جعل تشريع إلغاء حجة المعقولية يسري سيدمر بصورة أكبر هذه القوى الثلاث.

- هناك تفسيران لاستعداد نتنياهو لتعريض الاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية للخطر: خروجه عن المسار، أو رؤيته خطراً أكبر بالنسبة إليه. والنتيجة في الحالتين مدمرة، فهو لا يريد النزول عن أي شجرة ولا يبحث عن سَلْم، وربما هو يريد أن يزيد في تفاقم الوضع.
- الخطر الذي يحركه هو المحافظة على سلامة حكومته وعلى مكانته في اليمين. بالنسبة إليه، فإن السيناريو الصعب هو إذا لم يمر التشريع في الدورة الحالية واستقال وزير العدل ياريف ليفين، الأمر الذي يمكن أن يدفع بعض أعضاء الحكومة إلى شن حرب عليه. لن يصل الأمر إلى حد الإطاحة بالحكومة، إذ لا يوجد سبب لدى المتطرفين في الحكومة للقيام بذلك، وليس لديهم بديل.
- لسبب ما، نتنياهو لا يريد تحمُّل هذه المخاطرة، وهو يفضلُّ مخاطر أخرى تهدد الدولة؛ مئات الطيارين الذين يرفضون الخدمة في الاحتياط، والأذى السريع الذي سيلحق بكفاءة سلاح الجو، ورفض الخدمة من طرف آلاف الاحتياطيين التابعين لأسلحة متعددة، والضرر الجسيم في تماسك الجيش يمكن أن يتسلل إلى الجيش النظامي، بالإضافة إلى أضرار اقتصادية، وانتقادات قاسية من جانب شركات التصنيف الائتماني التي وعدت سابقاً بأن أي تشريع لن يمر من دون إجماع واسع عليه، هذا عدا انتهاك وعود قُدمت إلى بايدن.
- كثيرون يحاولون في الأيام الأخيرة الدفع قُدماً بتسوية، لكن درجة الثقة بين الائتلاف والمعارضة ليست فقط متدنية، بل غير موجودة. حتى لو وُجدت في اللحظة الأخيرة، فإن أي تسوية لن تزيل المخاطر المتفاقمة والمتزايدة. يقود هذا الائتلاف، ما دام قائماً، العناصر المتطرفة فيه، وهذه العناصر لن تتخلى عن رغبتها في تغيير منظومة القضاء والحكم.
- جزء من مخططات هذه العناصر لم يجرِ التعبير عنه علناً، بل تلميحاً – كإقالة المستشار القانوني للحكومة. من الواضح للمعارضين للانقلاب

القضائي أن خطوات كهذه ستدفع بالجماهير إلى الشوارع بأعداد أكبر بكثير من تلك التي رأيناها حتى الآن. هناك أصحاب مناصب رفيعة المستوى لم يهددوا حتى الآن بالاستقالة، وشخصيات عسكرية لم تتوقف عن خدمتها، لكنهم ربما يفعلون ذلك في الخطوات المقبلة.

- يبدو نتنياهو حذراً وعاقلاً من الدخول في مغامرات عسكرية، لكن الدفع قُدماً بالتشريع القضائي يدل على عدم الحذر وعدم وجود كوابح. لقد وضع نفسه وحكومته في وضع هو مضطر إلى أن يقدم إلى معسكره إنجازاً بأي ثمن، والإنجاز المطلوب هو إضعاف منظومة القضاء، وهذا سيتحقق بثمن باهظ، هو إضعاف الجيش الإسرائيلي، والاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين.
- ليس هناك أكثر رمزية من إلغاء حجة المعقولة لتوضيح ما هو الإنجاز اليميني لهذه الحكومة؛ حق اتخاذ قرارات غير معقولة من دون أن تقدر المحكمة على لجمها. لقد عرفت إسرائيل في تاريخها حكومات جيدة وسيئة، لكن لم يسبق أن رأينا حكومة شعارها المركزي التصريح علناً بأنها لا تريد التصرف بمعقولة.

معهد دراسات الأمن القومي

وثيقة خاصة نشرت في 2023/7/23

إنذار عاجل: الجيش يواجه خطر التفكك،

وندعو إلى وقف فوري للتشريعات

- نشر معهد دراسات الأمن قبل 4 أشهر تحذيراً استراتيجياً استثنائياً فصل ما يمكن أن يحدث في حال استمرار الدفع قُدماً بالإصلاحات القضائية، وتعاضمت الاحتجاجات نتيجة لذلك. ومع الأسف، حدث جزء كبير مما حذرنا منه، وتحول الضرر في مجال الأمن القومي الإسرائيلي إلى واقع؛ الاضطرابات الكبيرة جداً التي يمر بها الجيش، التي أدت إلى زعزعة الأسس التي يقوم عليها "جيش الشعب"، وتراجع الردع في مواجهة أعدائنا، وزعزعة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ضعف

الاقتصاد، وبصورة خاصة، التكنولوجيا عالية الدقة، وتعميق الفجوات والانقسامات داخل المجتمع، وبالتالي، وإضعاف حصانتنا القومية عموماً. هذه الأضرار ستتعاظم كثيراً إذا قام أحد الأطراف بحسم الصراع ضد الطرف الآخر، ولذلك، فإن المخرج الوحيد هو وقف فوري وكامل للتغييرات القضائية، وبالتالي، وقف الاحتجاجات، والبدء بمسار سياسي قيادي يعكس إرادة أكثرية الشعب: حوار حقيقي بشأن الأسس الدستورية لدولة إسرائيل، وفي الوقت نفسه تحويل التركيز وأغلبية الجهود والموارد الحكومية لمواجهة الأزمات الحارقة التي يواجهها الأمن القومي والمجتمع والاقتصاد.

1- مميزات الأزمة الداخلية

- إن الأزمة الداخلية الإسرائيلية التي اندلعت عقب المبادرة الحكومية للقيام بتغييرات قضائية هي الأزمة الأخطر التي عاشتها الدولة منذ قيامها. ومنذ وقت طويل، لم تعد الأزمة محصورة فقط في الخلافات القضائية، بل أيضاً امتدت إلى مناطق أوسع وأكثر عمقاً، وذلك بسبب دمج الأزمة السياسية في الأزمة القيادية المستمرة منذ 4 أعوام، والأزمة الاجتماعية العميقة المستمرة بصور متعددة منذ عشرات السنين. شكّلت المبادرة القضائية المحفّز لاندلاع الأزمة متعددة الأبعاد من دون سابق إنذار، والتي تتناول قضايا أساسية لها علاقة بشكل الدولة وهويتها وإدارتها. ويحدث هذا خلال تدهور سريع نحو المواجهة بين نخب قديمة ضد أخرى جديدة، بشأن بنية القوى السياسية في إسرائيل وتوازنها بين القوة الرسمية داخل البرلمان والقوى خارج البرلمان، والتي تستند بصورة خاصة إلى الاحتجاجات الجماهيرية ذات الأبعاد الكثيرة.
- حتى الآن، نجح الصراع بين المعسكرات المتقاتلة في الابتعاد عن العنف الجسدي، على الرغم من العنف الكلامي المتطرف الذي يرافق الأزمة ويجعلها أكثر خطورة كلما استمر. كذلك، فإن الشرطة تعالج الأحداث حتى الآن بطريقة معقولة، وهذه نقطة ضوء مهمة. على الرغم من ذلك، فإن إمكان التدهور لا يزال موجوداً. لا يجب أبداً استبعاد إمكان اندلاع حالات

عنف محلي أو عنف واسع النطاق. وهناك أيضاً من يطرح إمكان اندلاع حرب أهلية، لا سمح الله، ويجب القيام بكل ما هو ممكن لمنع هذا السيناريو.

- الأزمة المستمرة تفرض تحديات كبيرة على استقرار الدولة والمكونات الحيوية لإدارة الأمن القومي وحفظه. نحن نتحدث عن ضرر فعلي صعب قد لحق فعلاً بالحصانة الاجتماعية في إسرائيل. توجد لهذا تداعيات صعبة على قدرة إسرائيل على التعامل مع اضطرابات متعددة، سواء أكانت خارجية أم داخلية، وطبيعية أم من صنع الإنسان. هذه الأضرار تصعب من أداء المنظومات المتعددة التي تدير الدولة فعلاً، ولها تأثيرها أيضاً في عملية النهوض المطلوبة بعد الاضطرابات المتوقعة. في الوضع الحالي، إن السؤال المطروح هو: "هل ستستطيع إسرائيل أن تدير نفسها بصورة "طبيعية" طوال الأزمة؟ (على افتراض أنها يمكن أن تمتد لوقت أطول)"، وأكثر من ذلك: "هل لديها القدرة على إنهاء الأزمة؟"، و"هل ستبقى لديها القوة، بعد نهاية الأزمة، للنهوض منها بصورة معقولة أو حتى النمو؟"
- تتميز إسرائيل منذ عشرات السنين بأنها دولة غير متجانسة، ومنقسمة ومتعددة الأقطاب. دفعت المبادرة القضائية إلى تدمير هذه المكونات، الأمر الذي يشكل تهديداً وجودياً للحصانة القومية، والتضامن الضروري الذي يشكل أساساً للقيام بالمهام الوظيفية في حدها الأدنى. تطورت الأزمة المستمرة، ولا يمكن السيطرة عليها بالكامل، ووصلت إلى حد باتت فيه كارثة بحد ذاتها، ويجب القيام بكل ما يمكن لوقفها.

2- الضرر الذي لحق بكفاءة الجيش ومنظومات الأمن الأخرى

- لقد تحولت الخدمة العسكرية إلى خط المواجهة في الأزمة الداخلية الإسرائيلية خلال الأشهر الماضية. هذا الاتجاه يمكن أن يستمر ويتفاقم في حال كانت هناك عملية تشريع لمخطّط التجنيد خلال فترة عمل الكنيست بعد العودة من العطلة، إذ سيكون هناك للمرة الأولى قانون يعفي "الحريديم" من الخدمة في صفوف أجهزة الأمن. لقد دفع المسار التشريعي حتى الآن آلاف الجنود في جيش الاحتياط، ممن لهم وظائف حيوية، إلى

إعلان وقف تطوعهم في الخدمة، ويمكن لعملية التشريع المقبلة أن تلحق الضرر الشديد بمنظومة الاحتياط (انظر إلى التفاصيل لاحقاً)، وبعملية التجنيد لخدمة طويلة والبقاء في الجيش، كما يمكن أن تدفع إلى خطوات تُهدد وجود "جيش الشعب".

- يمكن القول إنه، وفي المدى المنظور، هناك ضرر في كفاءة المنظومات الحيوية لسلاح الجو، والاستخبارات، والعمليات الخاصة في وحدات النخبة. وهذا في الوقت الذي يزداد فيه خطر المواجهة متعددة الجبهات على إسرائيل، إذ يرى أعداء إسرائيل في جميع الجبهات أنها ضعيفة داخلياً، وهو ما يعزز ثقتهم بنفسهم، والحكومة لا تتعامل أبداً مع المشكلات الأساسية، وضمنها تلك المهمة لتقوية الجيش. وإن حدوث أزمة اقتصادية واجتماعية سيصعب أكثر على حل هذه المشكلات.
- إن هيئة الأركان في الجيش لا تستطيع التعامل مع هذه المشكلات التي يقع أغلبها في المجال المدني الواضح، كما أنها لا تحصل على الدعم، حتى الآن، من المستوى السياسي أو الإصغاء حتى إلى التحذيرات التي تصدر عن قائد هيئة الأركان والجنرالات. حتى لو التزم جنود الاحتياط في وقت الطوارئ، فإنه لن يكون من الممكن إصلاح الضرر الذي لحق بالكفاءة والتماسك في الوحدات والشرعية الضرورية للعملية.
- لقد ازدادت التهديدات الأمنية على إسرائيل في الآونة الأخيرة؛ فبدايةً، إن التهديد الإيراني هو الأكبر، والتوتر في الشمال كبير، كما أن "حزب الله" يتحدى إسرائيل، حتى إنه يستفزها، وكذلك الأمر في الضفة الغربية و"وسط" إسرائيل؛ فإن العمليات تعود من جهة والحملات العسكرية أيضاً. والجيش غارق حتى رقبتة بالعمليات العسكرية، وهو ما يلحق الضرر بالتدريبات في الوحدات البرية، ومن هنا أيضاً يلحق الضرر بالكفاءة.
- ما يحدث للجيش بسبب الأزمة السياسية - الاجتماعية ينعكس أيضاً في المنظومات الأمنية الأخرى، بحسب مهامها وطرق إدارتها. يدور الحديث عن "الشبابك" و"الموساد" ولجنة الطاقة الذرية، إذ إن عملهم الحيوي، في أفضل الأحوال، يتأثر بالتشتت وانصراف تركيز الإدارة والوحدات المتعددة عن مهامها العملية.

- وفي مقابل هذا كله، فإن الشرطة الإسرائيلية تواجه تحديات كبيرة في الأشهر الماضية. أصلاً، تتميز الشرطة بضعفها العملياتي في المهام العادية والطوارئ أيضاً. والمثال الأصعب والخاص يتعلّق بالتعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي، اللذين يتفاقمان، ويبلغ فيهما تعداد القتلى مستويات مرتفعة. إن عمليات الشرطة حتى الآن في مواجهة الاحتجاجات التي تتضمن إخلالاً بالنظام العام تستحق الثناء. وعلى رغم من ذلك، فإن استمرار هذا التحدي وهذه التطورات الداخلية في جهاز الشرطة وفي الغلاف الوزاري لها يدفع إلى القلق، وبدلاً من عملية إعادة التأهيل، تبذل شرطة إسرائيل الآن أقصى قدراتها للمحافظة على النظام.

3- منظومة الاحتياط - الحلقة الضعيفة في الجيش

- تؤثر الأزمة السياسية - الاجتماعية مباشرة في كفاءة المنظومة، وفي مستقبلها وقدرتها على المحافظة على النموذج والبنية القائمة. إن خطوات وقف التطوّع التي يقوم بها ضباط ومقاتلون كثير، أغلبهم من وحدات النخبة، تزعزع شرعية التجنيد للاحتياط. إن الذين يوقفون تطوّعهم يشعرون بأن العقد بينهم وبين الدولة قد انتهك، وبأنهم تحت تهديد محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.
- على المدى القصير، يمكن لإلحاق الضرر بمنظومة الاحتياط أن يؤدي إلى عدم القدرة على القيام بمهام معيّنة، وبصورة أساسية في سلاح الجو. يمكن إصلاح هذا الخلل خلال وقت ليس بالطويل. لكن الخطر الكبير يكمن في المسارات بعيدة المدى التي تهدد وجود المنظومة عموماً وما تبقى من "جيش الشعب". ترتكز منظومة الاحتياط على التطوّع، والتكاتف، والكفاءة العملية، وسيكون من الصعب ترميم روح التطوّع والتكاتف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تراجع في فاعلية الجيش خلال القتال.
- يجب أن نتوقع أن ما يحدث في احتجاجات الاحتياط سيؤثر عاجلاً أم آجلاً في الجيش النظامي، الإلزامي، وفي المرشّحين لخدمات الأمن.
- يشدد الجيش على أن تفوّقه النسبي ينبع من نوعية مقاتليه، وتكاتفهم، وتماسك أجنحته المتعددة. هذا التفوق يواجه تحديات اليوم عبر تغلغل

الخطاب السياسي المنقسم إلى صفوف الجيش، والضرر الذي يلحق بالجيش يزعزع أساساته وقدرته على القيام بمهامه.

4- زعزعة الوضع الاقتصادي، الأساس الحيوي للأمن القومي

- هناك علاقة واضحة بين الأزمة السياسية - الاجتماعية في إسرائيل وحال الاقتصاد الآخذ في التراجع. خلال الأعوام الماضية، كانت لدى الاقتصاد الإسرائيلي مناعة ملفتة، لكن عدم الوضوح بسبب التغييرات القضائية أدّى إلى عملية عكسية. منذ كانون الثاني/يناير، تسجل أسهم بورصة تل أبيب تراجعاً نسبياً، في الوقت الذي تسجّل فيه نظيراتها الأوروبية (stoxx 600) والأميركية (s&p 500)، ارتفاعات ملحوظة. وقد تطرّق حاكم بنك إسرائيل في مطلع حزيران/يونيو إلى موضوع تراجع الشيكل، وربطه بما يحدث داخلياً في سوق العملات الأجنبية. إن ضعف الشيكل يرفع سعر الاستيراد إلى إسرائيل، وهو ما يؤثر في غلاء المعيشة. وهذه قضية إضافية لا تحصل على الاهتمام اللازم بسبب الأزمة.
- من المؤكد أن الموضوعات مرتبطة، وتؤثر الواحدة منها في الأخرى. عدم الوضوح الذي يسيطر على النظام الداخلي يلحق الضرر بالتخطيط الاقتصادي طويل المدى، وبالتالي بالاستثمارات الأجنبية. وكانت إحدى التفسيرات لتعزيز قوة الشيكل خلال الأعوام الماضية تزايد الاستثمارات الأجنبية، وبصورة أساسية في قطاع التكنولوجيا عالية الدقة، وهو ما تراجع خلال الفترة الأخيرة بسبب عدم الوضوح السياسي.
- بحسب تقرير ليؤومتيك وIVC عن شهر تموز/يوليو 2023، فإنه في النصف الأول من العام، كانت الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا عالية الدقة هي الأقل منذ سنة 2019. وذكر تقرير أصدرته سلطة الاختراعات في نهاية تموز/يوليو 2023 أنه لا يمكن اتهام الركود العالمي الآن، إذ في الوقت الذي تزدهر فيه التكنولوجيا عالية الدقة في العالم، يواجه السوق المحلي صعوبات في النهوض. يمكن أن تكون لهذه الظاهرة إسقاطات واسعة على "القاطرة القومية" على المدى البعيد.
- إن الأزمة الداخلية تمنع المعالجة المركزة لغلاء المعيشة وزيادة العمالة

في قطاعات ضعيفة، حتى إنها تفاقم أزماتها، والدليل على ذلك أن الميزانية التي أقرت خالية من محفّزات النمو، وتشجّع على عدم تدريس العلوم الأساسية، وتقلّص قدرات الخزينة القومية بتحويل ميزانيات إلى أماكن حيوية.

5- الضرر في قوة الردع الإسرائيلية - تفاقم التحديات من طرف "حزب الله"

- في التحذير السابق، أشرنا إلى ارتفاع في وتيرة الاستفزازات من طرف "حزب الله" منذ بداية الأزمة الداخلية في إسرائيل، وجاهزته للمخاطرة أكثر ممّا كان في السابق بصورة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد في الحدود الشمالية. وها نحن نشهد خلال الأشهر الأخيرة ارتفاع درجة إضافية في حجم العمليّات التي يقوم بها "حزب الله" على طول الحدود، والتي ترفع التوتر بين الجيش والتنظيم، بالإضافة إلى التخوّف من الانجرار إلى مواجهة عسكرية. إن الحديث يدور أساساً حول توسيع وجود نشطاء "حزب الله" على الحدود، حيث يشغل جزء منهم أبراج مراقبة تزايدت، ضمن محاولات واضحة يقومون بها هم ومن يدعمهم لاخترق الخط الأزرق، وفي جهود لتخريب الحاجز الإسرائيلي. في منتصف حزيران/ يوليو، تم الكشف عن إقامة خيمتين في مقابل "مزارع شبعا"، بعد الخط الأزرق في الأراضي "السيادية" لإسرائيل، وفيهما يتواجد نشطاء مسلحون من التنظيم. وفي المقابل، يبدو أن هناك ارتفاعاً في المعركة على الوعي أيضاً التي يقودها "حزب الله"، وتتضمن نشر فيديوهات عن "احتلال" مناطق شمال إسرائيل.
- صحيح أنه توجد أسباب محلية لكل الاستفزازات التي يقوم بها "حزب الله" مؤخراً في موازاة الخط الأزرق، لكن توجد أيضاً شجاعة أكثر لدى التنظيم، نابعة أساساً من تعزيز ثقته بذاته وجاهزته للمخاطرة أكثر بسبب قراءة إسقاطات الأزمة الداخلية الحادة في إسرائيل والتوتر مع الولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن يعكس ضعفاً وتراجعاً عسكريين في إسرائيل. يجب افتراض أنه، وبنظر "حزب الله"، لا توجد لدى إسرائيل رغبة في اتخاذ خطوة عسكرية استثنائية ضده. هذه التطوّرات يمكن أن تؤثر سلباً في الردع الإسرائيلي، كما أشار نصر الله نفسه في خطابه (12 تموز/ يوليو)، وادّعى فيه أن قدرة الردع الإسرائيلية تراجعت، في الوقت الذي تتعزز فيه قدرة

الردع لدى "حزب الله" بتقديرنا، فإن "حزب الله" أيضاً لا يرغب في حرب مع إسرائيل، لكن التوتر الحالي يرفع مخاطر الانجرار إلى مواجهة عسكرية.

6- السياق الإيراني

- تشعر إيران منذ فترة طويلة بأنها على قمة إنجازاتها، وهذا ناجم عن سلسلة تطورات تعمل لمصلحتها؛ فالبرنامج النووي يواصل تقدُّمه من دون عرقلة، وإيران تراكم كمّيات كبيرة من اليورانيوم المخصب الذي يدفع بها إلى حافة النووي. ومع أن العلاقات مع روسيا ليست خالية من المشكلات، إلا إن اعتماد موسكو على المسيرات الإيرانية مستمر، والعلاقات في الساحة الإقليمية تسير في اتجاه عودة العلاقات الدبلوماسية، سواء مع دول الخليج أو عن طريق حوار أبطأ مع مصر، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع الجزائر، واستئناف الحوار مع السودان. إن الاتصالات الرامية إلى التوصل إلى تسوية ما مع الولايات المتحدة، والتي تؤدي إلى حلول مالية ورفع جزئي للعقوبات، لم تنجح حتى الآن، لكن لا يوجد تهديد حقيقي على إيران من جانب الوكالة الدولية للطاقة النووية.
- تشجع الأحداث في إسرائيل، سواء من ناحية كفاءة الجيش الإسرائيلي أو المس بالعلاقات مع الولايات المتحدة، إيران على مواصلة سياستها وتعزيز ثقتها بعدم وجود تهديد حقيقي على تقدُّمها في برنامجها النووي وعلى أي نشاطات تأمرية أخرى. إن سرديّة اضمحلال إسرائيل وصعود إيران يمكن أن تفسّر كرسالة دينية - تاريخية تشجع على مؤامرات إيرانية أخرى.

7- السياق الفلسطيني

- في الساحة الفلسطينية يحدث انقلاب في موازاة الانقلاب القضائي، ويركز على تغيير المقاربة والطريقة التي تسيطر فيها دولة إسرائيل على أراضي الضفة الغربية. هدف هذا الانقلاب سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وإحباط أي إمكان لتسوية مستقبلية بين إسرائيل والكيان الفلسطيني. جرى التعبير عن هذه السياسة عن طريق انتهاج استراتيجيا جديدة تسعى للقضاء على التطلعات الوطنية الفلسطينية، وعلى الخيار السياسي للتسوية

- وتحضير الأوضاع لضم المنطقة "ج" كلها إلى دولة إسرائيل، ولاحقاً، إنشاء وضع "دولة واحدة مع تفوق يهودي". وتتجلى هذه الاستراتيجية بالتالي:
- استغلال التصعيد في "الإرهاب" من أجل القيام "برد صهيوني شامل"؛ إقامة مستوطنات، وتوسيع المستوطنات الواقعة وراء الحاجز الأمني في قلب المناطق الفلسطينية، وإقامة بؤر غير قانونية، والتساهل مع أعمال عنف المستوطنين وانتقامهم.
 - نقل الصلاحيات المدنية في الضفة الغربية إلى الوزير بتسلئيل سموتريتش، وإضعاف صلاحيات القائد العسكري (المسؤول الفعلي على الأرض)؛ تغيير القواعد والإجراءات المتعلقة بتصاريح البناء في المستوطنات، ونقل وحدة المراقبة إلى سيطرة الوزير سموتريتش، الأمر الذي يسمح بتوسيع الرقابة على البناء الفلسطيني غير القانوني، وغض النظر عن البناء الإسرائيلي غير القانوني. والنتيجة تآكل الحاجات والاعتبارات الأمنية وتقدم الاعتبارات الاستيطانية.

8- العلاقة مع العالم العربي - تقويض مسار التطبيع

- يتابع العالم العربي الأزمة الداخلية في إسرائيل وتداعياتها. والصورة الناشئة حالياً هي تضرر القوة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل، والتأييد الدولي لها، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة. ومن شأن هذه الأمور أن تعزز لدى هذه الدول وجهة النظر التي تتحدث عن تآكل عوامل قوة إسرائيل. ووجهة النظر القائلة إن إسرائيل دولة ضعيفة يمكن أن تؤثر سلباً في علاقات إسرائيل مع الدول العربية. حتى الآن، امتنعت الدول العربية عموماً من التطرق علناً إلى الأزمة الداخلية الإسرائيلية. ولقد برزت ردود فعل عنيفة ضد تصاعد عنف اليهود ضد القرى الفلسطينية. من مصلحة الدول التي لديها اتفاقات سلام مع إسرائيل التمسك بها، وتتوقع أن تبذل إسرائيل كل ما في وسعها من أجل تحقيق الاستقرار في وضعها الداخلي وترميم الوضع الاقتصادي.
- إن التصعيد في "الإرهاب" وفي عمليات الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى السياسة الإسرائيلية إزاء الموضوع الفلسطيني، كلها أمور تضع موضع

الاختبار قدرة الدول العربية البراغمية على الموازنة بين الحاجة إلى المحافظة على صورة حرصهم على وضع الفلسطينيين، وفي الوقت عينه المحافظة على علاقاتهم مع إسرائيل والدفع بها قُدماً.

- نتيجة لذلك، هناك تحرك متزايد لتأييد الفلسطينيين من طرف عدد من هذه الدول عبر الإدانات الحادة ضد إسرائيل في المنتديات الدولية. هذه التطورات يمكن أن تعرقل تقدّم التطبيع مع دول اتفاقات أبراهام، والتقدم في اتجاه ماليزيا، وبالتأكيد مع السعودية. من أجل الدقة، ليست المشكلة الفلسطينية مشكلة مركزية في طريق توسيع التطبيع ما دامت هذه الساحة لا تصدر العناوين الأولى في الصحف وتحرّض الرأي العام العربي. صورة عنف المستوطنين والاعتداء على الأماكن المقدسة تشكّل عقبة في وجه تسوية العلاقات مع إسرائيل. هناك مصالح خاصة للدول العربية هي التي تفرض أكثر من أي شيء آخر استمرار التطبيع، كما ثبت ذلك في موضوع الصحراء الغربية في السياق المغربي، وكذلك كما يمكن أن يحدث مع السعودية التي تتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن شروطها من أجل تسخين علاقتها مع إسرائيل.

9- تداعيات على العلاقات مع الولايات المتحدة

- من دون قيم مشتركة مع الولايات المتحدة، فإن العلاقات الخاصة ستضرر كثيراً. إن أهمية إسرائيل والولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا والقوة الأمنية تبقى ذات دلالة فقط إذا ظلت إسرائيل ملتزمة القيم المشتركة التي تميز هذه العلاقات الخاصة. إذا غيرت إسرائيل أو ابتعدت عن القيم الديمقراطية للولايات المتحدة، فمن الطبيعي أن يتناقض دعم إسرائيل مع المصلحة الأميركية.
- للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين، تشعر الولايات المتحدة بالقلق على الديمقراطية في دولة إسرائيل. إن التوترات في منظومة "العلاقات الخاصة" بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست أمراً جديداً، لكن التشكيك في هذه المرساة الأساسية جداً في العلاقات هو عنصر لم نعرف مثله في الماضي. إن العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة

هي التي تشكل الفارق بين كون إسرائيل دولة عظمى إقليمية وكونها دولة صغيرة ذات قدرات محدودة. في إمكان إسرائيل الصمود حتى بعد تراجع التأييد الأميركي لها، وستظل موجودة، لكن هذا الأمر سيؤثر بصورة كبيرة في قوتها الأمنية، وفي الرفاه والاقتصاد ونوعية حياة سكانها. لسنا قريبين من زوال التأييد الأميركي الشامل لإسرائيل، لكن التوجه المستمر سلبي وليس بسبب ما يحدث في إسرائيل فقط.

● إن الإدارة الأميركية تعارض بشدة الإصلاحات القضائية، وكذلك سياسة إسرائيل في الضفة الغربية. وهذه المواقف ليست جديدة، وكذلك اللغة القاسية وتمير الرسائل. تبذل الإدارة الأميركية كل ما في وسعها من أجل التشديد على معارضتها سلوك الحكومة في موضوع الإصلاحات القضائية وسياستها في الضفة الغربية التي تعرّض موقف الإدارة من حل الدولتين للخطر.

10- الخطوات السياسية المطلوبة

- الوقف الفوري للتشريعات القضائية حتى التوصل إلى اتفاق واسع، وبعد أن تتوقف الأعمال الاحتجاجية. لا يمكن حسم الوضع بين الطرفين، بل يجب العمل على خفض التوترات بصورة مشتركة.
- يتعين على الحكومة قيادة تحرك واسع النطاق لمعالجة جذرية لكل المجالات التي تضررت نتيجة الأزمة، وكذلك تلك التي أهملت؛ في الأمن والاقتصاد والمجتمع وفي السياسة الخارجية.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.haaretz.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.haaretz.com>

صحيفة "يديعوت أحرونوت"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.ynet.co.il>

- النسخة الالكترونية بالإنجليزية <http://www.ynetnews.com>

صحيفة "معاريف"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.nrg.co.il>

صحيفة "يسرائيل هيوم"

- النسخة المطبوعة

- النسخة الالكترونية بالعبرية <http://www.israelhayom.co.il>

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 135

صيف 2023

قائمة المحتويات

من المحرر الياس خوري
كي لا نفقد الاتجاه أحمد سعادات

مداخل

احتلال كولونياالي للقانون رائف زريق
السودان: حرب أهلية أخرى تحاول القضاء على الثورة؟ جليبير الأشقر

مقالات

سوسيولوجيا الحالة الثورية/المتمردة في فلسطين ليزا

تراكي

مقدمة لقراءة النكبة المستمرة الياس

خوري

مقابلة

بهاء شاتيلا: السيرة البحرية لعملية "كمال عدوان" بهاء شاتيلا

دراسات

جامعة السجن في "هداريم": استئلاف الموحش وفقه
البقاء قسَم الحاج

العنف في بغداد (1950-1951) وعنف

الأرشيقات يهودا شنهاف - شهرباني، حنان

حيفر

تقرير

فلسطين في 3 أشهر: 95 شهيداً، و2163 نشاطاً مقاوماً، وعدوان
جديد على غزة عبد الباسط خلف

قراءة خاصة

مشاعر الخيانة في قصة فلسطين ليلي أبو

لغد

قراءات

مترى، طارق. "حرب إسرائيل على لبنان 2006: عن قصة
القرار 1701" (بالعربية) أيهم السهلي

